المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.2

أهمية الاستثمار في الاقتصاد الكويتي

The Importance Of Investing In The Kuwaiti Economy

أ. م . ناجي ساري فارس
NAJI SARE FARES
Naji almaliki 1966@gmail.com
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الكلمات المفتاحية: رؤوس الأموال الاجنبية، الموارد الاستثمارية، السياسة الاستثمارية، الاستثمارات الإدارية، الاقتصاد المفتوح.
Keyword: Foreign Capital, Investment Resources, Investment Policy, Management Investments, Open Economy.

المستخلص:
مما لاريب فيه إن الاستثمار له أهمية في تنمية وتطوير البنى التحتية والمتمثلة بالمرافق الخدمية المتنوعة ومحطات الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي والطرق. وكذلك يساهم الاستثمار في تطوير القطاع الصناعي وزيادة التشابكات القطاعية في تحقيق التنمية البشرية وتطوير مهارات العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وعليه فإن الاقتصاد الكويتي يعد أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الاوسط، إذ أن الكويت تعد احدى الدول المصدرة للنفط. حيث أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي ساهمت في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وليعلم القارئ الكريم إن اغلب الموارد الطبيعية والمعدنية التي تتواجد في الكويت و تستغل من خلال الاستثمارات، والتي تتميز باحتوائها على كميات هائلة من هذه الموارد، إلا أن أغلب هذه الاستثمارات تتركز على القطاع النفطي. ولهذا فإن الاستثمار يساهم في نقل وتوطين التقنية المتطورة الى الكويت من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية سيما المباشرة التي تسعى الحكومة الكويتية إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار من خلال الامتيازات والضمانات التي تقدم للمستثمرين، وكذلك الاستقرار الامني والسياسي الذي تتمتع به الكويت. إضافة الى توفير سياسات واجراءات محفزة للنهوض بالواقع الاقتصادي الكويتي. وهذا ما يجعل من أهمية الاستثمار في تطوير الاقتصاد الكويتي، والذي يعتمد في خاصية اقتصاده على تصدير النفط الخام، وهذا ما جعل المختصين بالشأن الاقتصادي الكويتي في تشجيع الاستثمارات المختلفة في النهوض بالواقع الاقتصادي الريعي الاحادي الجانب إلى تنويع الاقتصاد الكويتي.

Abstract:
There is no doubt that investment is important in the development and development of infrastructure, represented by various service facilities, power stations, water and sewage networks, and roads. Also, investment in the development of the industrial sector and the increase of sectoral interactions contribute to achieving human development and developing the skills of workers in the various economic sectors. Accordingly, the Kuwaiti economy is one of the most important economies in the

regional region in the Middle East, as Kuwait is one of the oil-exporting countries. As the Kuwaiti economy enjoys many prominent components and factors that have contributed to attracting foreign direct investment. The reader should know that most of the natural and mineral resources that exist in Kuwait are exploited through investments, which are characterized by containing huge amounts of these resources, but most of these investments are focused on the oil sector. Therefore, investment contributes to the transfer and localization of advanced technology to Kuwait by attracting foreign investments, especially direct, which the Kuwaiti government seeks to encourage investors to invest through privileges and guarantees offered to investors, as well as the security and political stability that Kuwait enjoys. In addition to providing stimulating policies and procedures to advance the Kuwaiti economic reality. This is what makes the importance of investment in the development of the Kuwaiti economy, which depends in the characteristic of its economy on the export of crude oil.

المقدمة:

إن من أهم الايجابيات في جذب الاستثمارات إلى الكويت وجود البيئة الملائمة والمستقرة التي تشجع على الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث إن أهداف السياسات الاقتصادية في الكويت تشجع على جذب الاستثمارات من خلال توفير المناخ الاستثماري الذي يساعد على جذب المستثمرين للاستثمار في الكويت، كذلك ملائمة مناخ الاستثمار من خلال الاستقرار الاقتصادي والتشريعي، واستقرار رؤوس الاموال الكويتية يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية. ومن المعلوم إن الاقتصاد الكويتي يمتلك الكثير من المقومات التي تؤهله بأن يكون أحد أهم الدول التي تجذب الاستثمارات، وهذه الاستثمارات يمكن لها أن تطور الاقتصاد الكويتي الريعي. حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، التي من شأنها توفير رؤوس الأموال، وٍ ادخال التقنيات الحديثة والخبرة الفنية والإدارية، وٍ ادخال الأساليب الحديثة في الإنتاج، وزيادة مهارات القوى العاملة، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية بما يضمن دخولها إلى الأسواق العالمية بثقة عالية. وبما إن الكويت لديها كل مقومات النجاح الاقتصادي، حيث يعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الجاذبة إلى انواع الاستثمارات. ومن خلال ذلك فإن الاستثمار له أهمية في تطوير وتنويع الاقتصاد الكويتي. لذلك فإن أهمية الاستثمارات تؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تؤدي في زيادة تمويل الموازنة نتيجة زياد الايرادات من هذه القطاعات غير النفطية، والتقليل من البطالة والفقر.

أهمية البحث: إن ما تقدم ذكره يمثل أبرز النقاط والمعالجات التي تبين أهمية هذا البحث من أجل تسليط الضوء على المقترحات الضرورية لتطوير القطاعات الاقتصادية في الكويت من خلال أهمية الاستثمار للاقتصاد الكويتي.

هدف البحث: يركز البحث على تحقيق الاهداف الاساسية للاستثمار ومنها:-

1 – أهمية الاستثمار في تطور الاقتصاد الكويتي في القطاعات الاقتصادية.
2 – تقييم مدى تأثير الاستثمارات في تطور الاقتصاد الكويتي.

مشكلة البحث: بما أن الكويت يعتمد على تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة. وهذا ما يؤدي إلى تعرض هذا الاقتصاد لمشاكل عدة ومنها انخفاض اسعار النفط والتي تؤثر بالنتيجة على الاقتصاد الكويتي، وكذلك تؤثر على المستوى المعيشي للفرد في المستقبل القريب بعد نفاذ النفط. لذلك فإن المشكلة الرئيسية في هذا البحث، هي هل يستطيع الاستثمار في تطوير وتنويع الاقتصاد الكويتي والتقليل من اعتماده على الايرادات النفطية، وتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد الكويت على الاستثمار.

فرضية البحث: تتجلى أهمية ومكانة الاستثمار من خلال قدرته ودوره وتأثيره في بناء وتطوير وتنويع الاقتصاد الكويتي. حيث إن الاستثمارات لها إمكانية تحريك النشاط الاقتصادي.

خطة البحث : يتضمن البحث المحاور التالية:

المبحث الاول : - الاستثمار (مراحله، مفهومه، انواعه)
المبحث الثاني : - نظرة عامة عن الاقتصاد الكويتي.
المبحث الثالث : - اثر الاستثمار في تطور الاقتصاد الكويتي.
الاستنتاجات والمقترحات المصادر.

المبحث الاول: الاستثمار [مراحله ، مفهومه ، انواعه]

تسعى الدول النامية إلى البحث عن مصادر خارجية لتنويع مصادر الدخل وجذب رؤوس الأموال الاجنبية من أجل زيادة تمويل الموازنات العامة للمختلف الدول، وهذا يأتي من خلال توفير المناخ الاستثماري الجاذب إلى رؤوس الاموال الاجنبية من خلال المستثمرين. إن زيادة اهتمام الدول النامية بالاستثمارات وخاصة الاجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع المستثمرين عن طريق تقديم الحوافز والضمانات. بما أن الاستثمار هو تحقيق مكاسب مالية، إذ أن الاستثمارات الاجنبية تمثل في الشركات متعددة الجنسيات. لذلك فإن المشروعات الاستثمارية تمر بعدة مراحل والتي تبدأ من فكرة لدى المستثمر في إنشاء المشروعات الاستثمارية حتى تصل إلى إنجاز المشروع الاستثمارية وتشغيله، وسواءً كانت هذه المشروعات الاستثمارية الانتاجية والخدمية تجارية أم زراعية أم صناعية وتشمل كذلك الطرق والمدارس والمستشفيات. لذلك فإن هناك عدة مراحل للاستثمار منها:-

المرحل الأولى : مرحلة دراسات ما قبل الاستثمار :- وتتكون هذه المرحلة من أربعة أنواع هي ما يلي :-

أ – النوع الاول:- الدراسات الاولية للجدوى الاقتصادي للمشروع الاستثماري.
ب – النوع الثاني:- دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي من الممكن أن يحصل المستثمر على ارباح بأقل الخسائر.
ج – النوع الثالث:- دراسة المشروعات السابقة في فرصة الاستثمارات التي من الممكن أن يستفاد المستثمر من الخبرات الاستثمارية من المشاريع السابقة في نفس البلد.

المرحلة الثانية: مرحلة دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة: - وهذه الدراسة تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع أخر حسب التقاليد والعادات في تلك الدولة المعنية لذلك فإن دراسة المشروعات من قبل المستثمر حتى يستطيع معرفة ماهي الموارد الطبيعية والبشرية الرخيصة والمتوفرة في الدولة المستقبلة للاستثمارات من خلال معرفة المستثمر بالمشروع الذي سوف يقوم بأنشائه في تلك الدولة، ومن هذه الدراسات التي يمكن أن يتعرف عليها المستثمر ما يلي

(المراحل التي تمر بها المشروعات الاستثمارية https//hrdiscussion.com):-

أ – دراسة الواردات ومدى إمكانية إحلال جزءاً منها.

ب – معرفة انواع المشروعات التي نجحت في مجتمعات مثيلة.

ج – توافر الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

د – ملائمة المناخ والاستثمار في الدول المستقبلة للاستثمارات.

و – التنسيق في إمكانية التكامل مع المشروعات القائمة.

ر – نمط الاستهلاك الاجتماعي ومدى زيادة الطلب على بعض السلع في المستقبل.

ي - توافر مقومات عناصر الانتاج.

وعليه يعد الاستثمار أحد المتغيرات الرئيسية للنظرية الاقتصادية، لذلك تختلف المفاهيم الاستثمارية مع اختلاف الباحثين. فالاستثمار في اللغة هي جعل الشيء يثمر، واستثمر المال جعله يزداد أي يتكاثر. وقد قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم **(مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) صدق الله العلي العظيم**. لذلك يطلق على أي عائد أو نفع يدر من أصل مادي أو معنوي ثمر أو ناتج وجميعها ثمار أو نتاج. أما من وجهة النظر الاقتصادية فالاستثمار:- يعني التغيير في رصيد رأس المال خلال مدة زمنية معينة، وعلى ذلك فأن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقاً وليس رصيداً، وهذا يعني أنه عندما يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال مدة زمنية. كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه (شراء أي شكل من أشكال الملكية والاحتفاظ به لمدة طويلة نسبياً). ويعني ذلك إن الاستثمار يمكن أن يكون في شراء السلع المعمرة أو الاوراق المالية أو الاقتراض بهدف التوظيف والحصول على الفوائد والارباح. كما يعرف على أنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى حقبة طويلة من الزمن. وعليه فالاستثمار نوع من أنواع التمويل من أجل تحقيق عائد في المستقبل، الأمر الذي يدعو بعضهم إلى أن يطلق عليه اصطلاح (الانفاق الرأسمالي) حتى يكون مميزاً عن الانفاق الجاري (عبد الرضا، د. نبيل جعفر، 2015، 7–8). أما ما يخص مفهوم الاستثمار المباشر فإنه يعد من اهم عناصر تكوين راس المال الثابت وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الانتاج الاخرى ورفع كفاءتها الانتاجية والخدمية، ويوثر على التنمية الاقتصادية وعلى مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية خاصة اذا ما تم توظيفه وادارته بشكل علمي فسوف يولد دخول وطاقات انتاجية وسلع وخدمات جديدة فضلا عن تشغيل عاطلين عن العمل. وكذلك يعرف الاستثمار على أنه تكوين طاقات انتاجية والمحافظة عليها، وكذلك استخدام المدخرات لتمويل من أجل تجديد هذه الطاقة. وفي

تعريف آخر يشار إلى الاستثمار بأنه:- تيار من الانفاق على كل ما هو جديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المباني والآلات والمكائن والمعدات وكذلك الاضافات للمخزون من المواد الاولية والسلع الوسيطة والنهائية خلال مدة زمنية معينة (روضان ، ميثم عبد الحميد ، 2014، 23).
لذلك ويعرف كذلك الاستثمار على أنه:- الاستخدام لجزء من الموارد في المجتمع من أجل تكوين رأس المال الازم للإحلال أو التوسيع أو لإنشاء وحدات جديدة تستخدم في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات الاخرى. كما إن الاستثمار يعد جزء يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية من السلع النهائية. أما تعريف الامم المتحدة للاستثمار:- فهو إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على امتلاك السلع الرأسمالية الجديدة، يضاف إلى ذلك التحسينات التي تطرأ على السلع الرأسمالية في الدولة المستقبلة للاستثمارات في المشروعات الانتاجية وهذا ما يسمى بالاستثمار المباشر. أما الاستثمار الغير مباشر والذي لا يقتصر على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط ولكن يشمل على امتلاك حيازة المستندات أو شكل آخر من المحفظة المالية الجديدة (خلف، بلاسم جميل http://repos reposhttp://repos itory.uobaghdad.edu.iq).
وعليه فإن موضوع الاستثمار يحتل اهمية كبير في السياسات التنموية للدول. هو من المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الذي يوفر إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير فرص عمل للعاطلين وكذلك. و له آثار ايجابية في تنويع الاقتصاد الكلي، ومن كل ما تقدم فإن للاستثمار أهمية في تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية وتوفير رؤوس الاموال الاجنبية في تمويل موازنة الدول وزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات، وأنعاش الاقتصاد الوطني في الدولة المستثمرة. وعليه فإن الاستثمار كلمة مشتقة من (الثمر). والثمر هو ما تحمله الأشجار من الثمار المختلفة، وهذا ما ينطبق على الاستثمار في المشروعات المختلفة وما تحمله من زياد ووفرة في رؤوس الأموال:- (بعداش، عبد الكريم، 2008 ، 29- 30). وعليه فإن اهمية تخطيط السياسة الاستثمارية لدورها في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاستثمارية المتاحة وتلافي الهدر في رأس المال وتوجيهه بالاتجاه الصحيح. لذلك فإن الاستثمار هو دراسة مخططة اقتصادية من قبل شخص (المستثمر) وهذه الدراسة تقوم على قواعد علمية والتي بموجبها توجيه الاصول المالية أو البشرية من أجل تحقيق ارباح وعوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في الحاضر أو المستقبل، وهذه الاصول تكون على شكل تدفقات والتي تحقق قيم حقيقية لهذه الاصول، وكذلك قلة المخاطر وزيادة الأمان. وبهذا المعنى فإن الاستثمارات لا تشمل الانتعاش الاقتصادي، وإنما التقليل من الفقر والبطالة وزيادة رفاهية المجتمع وكذلك تعد من أهم مكونات المناخ الاستثماري هو الاستقرار الامني والسياسي. (روضان، ميثم عبد الحميد، 2014 ، 23). إن المفهوم الاقتصادي للاستثمار:- هو قد يكون في أصل حقيقي أو في أصل مالي وهو كل ما ينفق من أجل الحصول على ارباح مالية في المستقبل، من خلال استغلال الاصول الاقتصادية من الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الصحيح من أجل تحقيق عوائد مادية ومعنوية في المستقبل.
وعليه فإن هناك مهمتين للاستثمار من حيث المعنى هما:-

أ- الاستثمار في الإدارة المالية:- إذ أن الاستثمار ينظر له من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية و حسب. ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المختلفة من أسهم و سندات و ودائع ...الخ.

ب- الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:- وهنا يقصد بالاستثمار المعنى الاكتسابي للموجودات المادية. حيث الاقتصاديين يعمل إلى استثمار الأموال، وتوظيف الايدي العاملة هو من أهم المساهمات في الإنتاج، وهذا الإنتاج يزيد من السلع والخدمات من خلال زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق زيادة الاستثمارات أما ما يخص أنواع الاستثمار:- فإن هذه الاستثمارات ومن حيث تصنيفها في نوعية ملكيتها ومكانها و طبيعتها الجغرافية أو جنسية (المستثمر) القائم بهذه الاستثمارات، إذ يكون تصنيف الاستثمارات من خلال ما يلي (بعداش، عبد الكريم، 2008 ، 29- 30):-

أولا:- تصنيفها حسب أداة الاستثمار:- تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية و استثمارات مالية واستثمارات معنوية. ·

1- استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداؤه، وذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

2- استثمارات في الموارد البشرية تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في تدريب المواطنين المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

3- استثمارات اقتصادية تهدف مباشرة إنتاج سلع أو خدمات تخصص للاستهلاك أو للاستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية ..... الخ.

4- استثمارات اجتماعية تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

ثانيا :- حسب نوعية الاستثمار :- ويمكن أن نميز بين أنواع من الاستثمارات حسب هذا المعيار و كما يلي:-

1- الاستثمارات المالية:- والتي تعني شراء الحصة الرأسمالية (للسهم)(أوشراء حصة من قرض)وكذلك شراء السندات أو شهادة ايداع أو إذن خزينة (حيث إن ذلك يعطي مالكها الحق) في مطالبته بالفوائد أو الأرباح أو أي حقوق أخرى تضمها القوانين المتعلقة بالاستثمارات المالية.

2- الاستثمارات المادية **أو** الحقيقية:- هذه الاستثمارات تسمى الاستثمارات في غير الأوراق المالية أو تسمى كذلك استثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات، وهنا يعد الاستثمار حقيقياً، عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالسلع و الذهب والعقارات، وما شابه ذلك. وعليه فإن الأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية والذي يترتب من استخدام هذا الأصل منافع اقتصادية إضافية والتي تكون على شكل سلعة أو على شكل خدمة. بمعنى أن هذه الاستثمارات تتعلق بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية. تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المهجورة استثمار تعويضي، وفي نفس القطاعات التي تعمل فيها عادة استثمار توسعي (أو في قطاعات جديدة) استثمار تنوعي.

3- الاستثمارات المعنوية:- ويتعلق هذا الاستثمار بالكسب و امتلاك المعارف والأصول الفكرية حيث أن شراء أو إنجاز أعمال بحثية علمية، والتي تعد من الاستثمارات التي تشجع المستثمر على القيام بالأعمال الاستثمارية في البلد المعني.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.2

فالاستثمارات الاقتصادية أو العينية أو الحقيقية أو المادية فهي حاجة مادية ملموسة ولها صلة بالبيئة، أما الاستثمارات المالية تشمل التزامات والحقوق والتي تنشأ بين طرفين نتيجة معاملات بينهما وتكون أداتها أوراق تسمى (الأصول المالية). فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية. فإن الاستثمار المالي يعني بتوفير الأموال اللازمة للحصول على هذه الأصول المادية فهناك ارتباط وثيق بين هذين النوعين من الاستثمار، إذ يستخدم الاستثمار المالي في الحصول على أدوات الاستثمار المادي أي أن الاستثمار المالي هو أداة تمويلية للاستثمار المادي (بعداش، عبد الكريم، 2008 ، 29- 36). و يمكن عرض الكثير من انواع الاستثمار وفق المعايير الاتية (التميمي، سعدية هلال حسن، 2015 ، 26 – 27):-

المعيار الاول:- من حيث الطبيعة:-

1 - الاستثمار المالي:- وهو يتمثل في الأسهم والسندات واذونات الخزينة، وقد يكون الاستثمار المالي مصدر تمويل الاستثمار المادي والعكس صحيح.

2 - الاستثمار المادي:- هو توظيف الاموال التي تساهم في زيادة الدخل القومي لحيازة اصول حقيقية لها قيمة اقتصادية مثل (الاراضي، الآلات، المصانع.... الخ).

المعيار الثاني: من حيث هدف الاستثمار:- من هذه الناحية تصنف الاستثمار الى استثمارات استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير واستثمارات توسعية وكما يلي :-

أ– استثمارات توسعية:- وهي التي يكون الغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وذلك من خلال اضافة او ادخال منتجات جديدة من اجل زيادة القدرة على المنافسة والتوسع في الاسواق.

ب– الاستثمارات الاستراتيجية:- وتهدف الى المحافظة على بناء واستقرار المؤسسة او المشروع، وتوصف حالة الاستثمار، باعتبارها توجيه اجزاء من مبالغ إيرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيهها الى استثمار استراتيجي معين.

ج– استثمارات في مجال البحث والتطوير:- إذ أن هذه الاستثمارات تكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم اذ تكون معرضة للمنافسة الشديدة، حيث نجد هذا الاستثمار يسعى الى تخفيض الكلفة، و تحسين نوعية المنتج عبر الزمن و يتم ذلك من خلال تكثيف الآلات و تطوير الجهاز الانتاجي بإدخال التحسينات عليه وهنا تكون النتيجة هي زيادة في قدرة المؤسسة على مواجهة المؤسسات الاخرى المنافسة في مختلف الاسواق.

المعيار الثالث:- من حيث التبعية [والتي تكون قائمة على الاستثمار] :- حيث أن الاستثمار القائم يصنف على التبعية إلى نوعين منها ما يلي :-

أ - الاستثمار العام :- الذي تقوم به الدولة (الحكومة) الأجنبية او المحليه أو الهيئات والمؤسسات التي تكون تابعة للدولة.

ب - الاستثمار الخاص:- وهو الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص الاجنبي أو المحلي.

المبحث الثاني / نظرة عامة عن الاقتصاد الكويتي

يعد الاقتصاد الكويتي اقتصاداً مفتوحاً صغيراً ، وتتكون الصادرات النفطية الكويتية في النفط الخام والمنتجات النفطية، غاز البترول المسال الأسمدة الكيمياوية، والكلور، والملح إذ يأتي في قطاع الصناعات النفطية من أول القطاعات الممول لموازنة الدولة ويعد من القطاعات الحكومية إذ تبلغ

بأكثر من (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بـ (80 %) من الإيرادات الحكومية، لذلك فإن الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة تساهم (95 %) من الصادرات، وكذلك الصناعات الغذائية، والصناعة الكهربائية وتحلية المياه(دولة الكويت.http//www.do.gov.kw). لقد حقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة عام 2015 انخفاضا حيث بلغ (81,042,5) مليون دولاراً مقابل (86,283,1) مليون دولاراً مقارنة بعام 2014 لأسعار الثابتة. وتشير البيانات بشكل عام في الجدول أدناه، ارتفاع قيمة مساهمة قطاع الصناعة النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (73,871,8) مليون دولاراً عن قيمة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والتي انخفضت إلى (51,586,1) مليون دولاراً عام 2015. كما يلاحظ إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية انخفضت في سنة 2015 عن عام 2014 وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار البترول في ذلك العام مع ثبات كمية الانتاج. لذلك فإن مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي الكويتي الاجمالي تتصدر مختلف القطاعات إلا في حالة انخفاض الاسعار إلى أدنى مستوى نلاحظ إن هناك تفوقاً في القطاعات غير النفطية على قطاع الصناعات النفطية في الاسعار الجارية بسبب استمرار انخفاض اسعار في الاسواق العالمية. فنلاحظ مساهمة الصناعة النفطية والصناعات التحويلية الخاصة بالصناعة النفطية بالأسعار الثابتة اكثر مساهمة في الناتج المحلي. إذ أن مساهمة هذه الصناعة عام 2015 بلغت (81,042,5) مليون دولاراً مقابل انخفاض في الاسعار الجارية بلغت (59,175,4) مليون دولاراً، وقد كانت قيمة مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي هي أعلى من القطاعات غير النفطي بالأسعار الثابتة لعام 2015، إذ بلغت قيمة المساهمة الصناعة النفطية (81,042,5) مليون دولاراً مقابل (70,218,1) مليون دولاراً مساهمة القطاعات غير النفطية. وكذلك مساهمة القطاع النفطي في عام 2018 بلغت (85,756,2) مليون دولاراً مقابل (6,286,8) مليون دولاراً. أما مساهمة القطاعات غير النفطية (59,476,9) مليون دولاراً هذا ما يوضحه الجدول (1) أدناه في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي:-

جدول (1) مساهمة القطاع النفطي الكويتي في الناتج المحلي الاجمالي (الاسعار الثابتة) للفترة (2013 – 2015) (مليون دولار)

نوع النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع النفط والمنتجات النفطية	80,179,7	78,463,0	73,871,8	76,673,5	81,528,3	85,756,2
الصناعة التحويلية الخاصة بالصناعة النفطية	9,003,3	7,820,1	7,170,7	6,295,6	7,735,9	6,286,8
مجموع مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي	89,183,0	86,283,1	81,042,5	82,969,1	89,264,2	92,043,0
قطاعات غير النفطية	66,496,6	69,334,2	70,218,1	65,739,4	63,830,1	59,476,9

المصدر : - الادارة المركزية للإحصاء، التقديرات المعدلة والاولية للحسابات القومية لسنوات متعددة ،الكويت.

وعند مقارنة الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ أن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات على المستوى النشاط الاقتصادي، ويتبين إن الفرق بين التقديرين، إذ يتضمن هذا النشاط ناتج (النفط الخام و الغاز الطبيعي)، فعند ملاحظة التفاوت بالأسعار الثابتة للناتجين

الانخفاض والارتفاع، وهذا ما يؤثر على الاسعار بين الارتفاع الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الايرادات النفطية وبين الانخفاض والتي تؤثر على انخفاض في تمويل الموازنة العامة للدولة في الكويت (الادارة المركزية للإحصاء، 2016، ص1-2). أما الجدول (2) أدناه يوضح معدلات نمو الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة حسب نوع النشاط الاقتصادي للفترة 2018-2014، إذ معدلات النمو في الصناعات النفطية تسجل نسب سالبة بسبب الانخفاض في اسعار النفط. إذ أن انخفاض عام 2014 أعلى منه في عام 2015، فقد بلغت معدلات نمو قطاع النفط (-2,1 %) مقابل (-1,7 %)، أرتفع معدل النمو في قطاع النفط عام 2018إلى (-0,6) بسبب ارتفاع اسعار النفط مما أدى إلى زيادة في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. أما قطاع الصناعة التحويلية فكانت نسبة النمو (-13,1 %) عام 2014 مقابل (-9,1 %)، وقد ارتفعت معدلات مساهمة هذه الصناعة عام 2018 إلى(0,8 %) نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الصناعة التحويلية مما أدى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت:-

جدول (2) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة حسب النشاط الاقتصادي للفترة (2014 – 2015) (100 = 2010) نسبة مئوية

نوع النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط معدل التغير
قطاع النفط الخام والمنتجات النفطية	2 , 1 -	1 , 7 -	1,9 -	1,0	1,1	-0,6
قطاع الصناعة التحويلية الخاصة بالصناعة النفطية	13 , 1 -	9 , 1 -	11 , 1 -	1,2	0,8	-10,1
الصناعات غير النفطية	4 , 8	1 , 3	3 , 1	0,9	0,9	2,2

المصدر : - الادارة المركزية للإحصاء، التقديرات المعدلة والاولية للحسابات القومية لسنوات متعددة، الكويت.

أما معدل نمو القطاعات غير النفطية فقد كانت أقل من نمو القطاعات النفطية وبلغت (4,8%) عام 2014 مقابل نسبة انخفاض للقطاعات النفطية بلغت (-13,1-%)، وبلغ متوسط معدل التغير في القطاعات غير النفطية (3,1 %) مقابل(- 1,9 %) في قطاع الصناعات النفطية عام 2016، وهذه النسبة تعكس ارتفاع اسعار المنتجات غير النفطية وانخفاض اسعار المنتجات النفطية، وفي عام 2018 بلغ معدل نمو الناتج من الصناعات غير النفطية (0,9 %) مقارنة في عام 2014. لذلك فإن تأثير العرض والطلب تنطلق من الازمات التي تؤدي إلى انخفاض سريع بالأسعار النفطية، بينما ارتفاع هذه الاسعار يكون بشكل متباطئ إلا اذ كان هناك زيادة في الطلب على النفط وزيادة في الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار النفط العالمي. وكذلك ارتفاع الانتاج واستخراج النفط بالضرورة يؤثر على الاسعار العالمية. وهناك حقول كانت تعمل منذ الثلاثينيات من القرن الماضي والتي هي الاخرى معرضة للنضوب ومن أجل ذلك يتطلب تكنولوجيا حديثة في زيادة الانتاج النفطي من خلال الاستثمارات في هذا القطاع الذي يعد الشريان الرئيسي للاقتصاد الكويتي.(مركز الخليج لسياسات التنمية . http//www. gulf policies.com). أما الجدول (3) أدناه الذي يوضح تطور الاقتصاد الكويتي. فقد أثرت الصناعة النفطية على الاقتصاد الكويتي خاصة بين عامي 2014 – 2018 نتيجة التراجع المستمر بأسعار النفط في الاسواق العامية لقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي الاسمي من (162,5) مليار دولاراً عام 2015 2018. أما معدل التضخم انخفض من (2,9 %) في 2014 مقابل

(0,5%) عام 2018. وارتفعت الواردات الكويتية من (27,4) مليار دولاراً عام 2014 إلى (44,8) مليار دولاراً، أما الصادرات فانخفضت من (104,8) مليار دولاراً 2014 إلى (64,5) مليار دور عام 2018، وبنسبة انخفاض في الصادرات بين عامي 2014–2018 بلغت (57,4%). أما نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من (61,5%) عام 2018 نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمي، قد كانت نسبة الانخفاض بين عامي 2014- 2018 في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بلغت(21,4 %) انخفض إلى (12,9%).

جدول (3) التطور الاقتصادي في الكويت للفترة (2014 – 2018)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (مليار دولار)	172, 0	120,7	143,4	154,9	162,5
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	0 , 0	0,9	1,1	1,0	1,0
معدل التضخم %	2,9	3,4	3,5	1,5	0,5
الواردات (مليار دولار)	27,4	27,5	30,3	53,7	44,8
الصادرات (مليار دولار)	104,8	60,0	73,3	53,8	64,5
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي %	21 , 4	11,9	11,0	17,7	12,9

المصدر : - (1) الادارة المركزية للإحصاء، التقديرات المعدلة والاولية للحسابات القومية لسنوات متعددة، وصفحات مختلفة، الكويت.
(2) – معدل التضخم لسنوات (2016 -2018) تقرير بنك الكويت الوطني ، 2020 .
(3) – الصادرات والواردات لسنة 2016 ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA) ، السنوات (2017-2018) الصادرات والواردات غرفة تجارة وصناعة الكويت.

المبحث الثالث / اثر الاستثمار في تطور الاقتصاد الكويتي

يشرع الدستور الكويتي بعض القيود على الاستثمار في الثروات الطبيعية، كإنتاج واستكشاف النفط والغاز الطبيعي، و لا توجد هناك معوقات تحد من دخول المستثمر الأجنبي في القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية نتيجة المناخ الاستثماري الجاذب والمشجع على الاستثمار في الاقتصاد الكويتي من خلال مكونات المناخ الاستثماري مثال ذلك الاستقرار السياسي والامني والاستقرار الاقتصادي وتطور البنى التحتية وتوفير الاموال الازمة للاستثمارات، وهو ما يحقق المصلحة المشتركة بين الطرفين ويعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. لذلك فإن الفرص المتاحة أمام المستثمر الأجنبي في القطاع النفطي، ممكن أن تكون بعض تلك الفرص الاستثمارية متاحة لدخول المستثمر الأجنبي عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص الكويتي بطريقة الشراكة بين القطاعين الاجنبي والخاص الكويتي ومن خلال الخبرات أو التكنولوجية الحديثة المتطورة من أجل المساهمة في زيادة الانتاج والتصدير في الصناعات النفطية. وعليه فإن الفرص الاستثمارية تأتي عن طريق خصخصة بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المؤسسة الاستثمار، وكذلك تشجيع القطاع الخاص عن طريق إقامة الكثير من الصناعات التحويلية بتكنولوجيا حديثة، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج في الصناعات النفطية. ومن خلال ما تقدم فإن من الممكن الشراكة بين المؤسسات النفطية في الكويت والشركات الاجنبية الاستثمارية العالمية التي تختص بالشؤون الصناعات النفطية، وهي أن تمتلك الشركتين المحلية الكويتية والاجنبية حصة متساوية تقدر بـ (42,5 %) وهنا فإن القطاع الخاص الكويتي

يساهم في هذه الاستثمارات بشكل رئيسي. وهناك العديد من القطاعات غير النفطية من الممكن أن يستثمر المستثمر الأجنبي أمواله فيها، مثال ذلك الزراعة والصناعة والبنى التحتية في مختلف مجالاتها، وحتى الانشطة المالية من خلال الاستثمار في المصارف. وكذلك الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة ومن خلال الاستثمار في مختلف شريكات التأمين مجالاتها، ولهذا يعد الاستثمار الاجنبي المباشر له أهمية في تطوير الاقتصاد الكويتي (مركز AUM للدراسات الاقتصادي والاستراتيجية.http://www.aljarida.com). لذلك فإن الجدول (4) أدناه الذي يبين حصة الكويت من تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة لدول الخليج العربي. إذ تأتي الكويت بالمرتبة الرابعة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الفترة (2012-2016):-

جدول (4) حصة الكويت من تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة لدول الخليج العربي للمدة (2012 – 2018) مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط معدل التغير
السعودية	12,182	8,865	8,012	8,141	7,453	1,419	3,209	7,0
الامارات	8,828	9,491	10,823	8,795	8,986	10,354	10,385	9,7
قطر	396	-840	1,040	1,071	774	986	-282	4,2
الكويت	2,873	1,434	953	293	275	348	346	5,9
عمان	1,365	1,612	1,506	-2,692	142	2,918	4,191	1,6
البحرين	1,545	3,729	1,519	-797	282	1,426	1,515	1,4

(1) - السنوات (2012-2016) المصدر:- القبس الالكترونية ، حصة الكويت من الاستثمارات الاجنبية http://alqabas.com

(2) - السنوات (2017 – 2018 الأنكاد، تقرير الاستثمار في العالم 2019 .

إن التدفقات الاستثمارية الصادرة من دول الخليج إلى العالم، فقد انخفضت هذه التدفقات إلى الكويت في 2016 إلى (2,75) مليار دولاراً مقابل زيادة في التدفقات في عام 2018 بلغت (3,46) مليار دولاراً، بحيث بلغت استثمارات الكويت في الخارج (6,6) مليارات دولاراً في الفترة2012-2018 مقابل (5,4) مليارات استثمارات الصادرة من الكويت في نفس الفترة. لكن هناك تشجيع وضمانات وحوافز تقدمها الكويت من أجل المزيد من جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبي المباشر. ولكن حصة الكويت منخفضة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. تأتي بالمرتبة الأولى الأمارات إذ تمتلك نصف قيمة التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة إلى دول الخليج العربي، وتأتي بالمرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بنسبة (41,6%). أما بالنسبة إلى الدول الخليجية الأخرى فقد بلغت نسبتها (8,2%) من التدفقات الواردة إلى المنطقة. وعليه فإن الجدول (4) أدناه يبين حصة الكويت من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى دول الخليج بين عام 2012 وعام 2018 والتي قد بلغت نحو (969) مليون دولاراً أي بنسبة (1,5 %)من إجمالي الوارد للتدفقات الاستثمارية إلى دول الخليج العربي، مقابل النسبة الاكبر والتي تبلغ (50,2 %) للإمارات من التدفقات الاستثمارية نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني فيها مقابل نسبة (41,6%) للسعودية وكذلك دولة قطر (4,3 %) وتتبعها البحرين نسبة (1,6%) وكذلك سلطنة عمان (0,8%)، ومن خلال ما تقدم يبين الجدول إن الكويت تأتي بالمرتبة الرابعة من حيث التدفقات الاستثمارية والتي

انخفضت بين عام 2012 إلى 2015 بنسبة (39,0 %) مقابل انخفاض للدول الخليجية الاجمالي بين الفترتين السابقتين بلغ (9,4 %). **(القبس الالكترونية http://alqabas.com)**.

وبما أن الكويت أصبحت منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية وذلك بفضل مجموعة من التشريعات التي تشجع المستثمر الأجنبي العمل في بيئة تساعد على خلق فرص الاستثمار من أجل زيادة الارباح مع وجود ضمانات ومزايا وإعفاءات يتطلع لها أي مستثمر. لذلك فإن الكويت تمتلك مناخ استثماري ملائم للمستثمرين والتي بدورها تعمل على تقليل العوائق التي تواجه المستثمرين ومن خلال بعض القوانين التي تشجع على جذب الاستثمارات عن طريق الأدوات القانونية التي تحمي المستثمر الأجنبي، وكذلك وجود بيئة استثمارية قانونية صحيحة وواضحة. أما المخزون من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الخليج العربي، فإن السعودية تحتل المركز الاول بإجمالي قيمته (231) مليار دولار، وبنسبة نمو (3,3 %) في عام 2016 مقارنة بعام 2015، تليها دولة الإمارات وقيمة التدفقات بلغت (117,9) مليار دولار. لذلك تعد الإمارات أولى الدول الخليجية من حيث مخزون تدفقات المستثمر الأجنبي الصادرة بقيمة (113) مليار دولار بنمو يبلغ نسبته (30 %) عام 2016مقارنة في عام 2015، تأتي بالمرتبة الثانية السعودية بقيمة التدفقات بلغت (80,4) مليار دولاراً، وتأتي قطر بالمرتبة الثالثة بإجمالي التدفقات (51,2) مليار دولار. أما الكويت تأتي بالمرتبة الرابعة من ناحية التدفق الاستثماري (موضي المرسي الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت https://almousalawfirm.com). إن ارتفاع نسبة (50%) من التدفقات الاستثمارية الخارجية للمشروعات الانتاجية في دول الخليج العربي ومنها الكويت عام 2016 والتي وصلت قيمتها إلى (30,8) مليار دولار. حيث إن هذه الزيادة في التدفقات الاستثمارية جاءت السعودية بالمرتبة الاولى وبنسبة قدرها (90 %) وبقيمة إجمالية والتي بلغت (11,8) مليار دولار، وتأتي بالمرتبة الثانية سلطنة عمان بقيمة قدرها (2,2) مليار دولاراً. أما المرتبة الثالثة جاءت من نصيب الكويت بما قيمته (1,1) مليار دولاراً. لكن هنا تراجع في قيمة التدفقات الاستثمارية في دولة قطر عام 2018، وكذلك الكويت انخفضت التدفقات من (0,348) مليار دولاراً عام 2017 إلى (0,346) مليار دولاراً. أما الجدول (5) أدناه الذي يوضح أرصدة الاستثمارات الاجنبية في الحافظة المالية المختلفة بقيمة (155,3) مليون دينار، والذي يمثل نحو (2,0 %) من أجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت فقد بلغ أجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية بدولة الكويت (في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع الحكومة العامة) وكانت قيمته (7650,5) مليون ديناراً كويتياً عام 2017، بارتفاع قيمة التدفقات الاستثمارية إلى (195,4) مليون ديناراً كويتياً، وبنسبة بلغت (2,6 %) مقارنة بإجمالي أرصدة عام 2016 البالغ نحو (7455,1) مليون دينار. أما الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع إلى (40,6 %) من أجمالي الأرصدة الاستثمارية في عام 2017 مقابل نحو (41,2 %) في عام 2016. لذلك فإن الأهمية النسبية للأرصدة الاستثمارات اخذت اهتمام من قبل الحكومة الكويتية، وقد جاءت بالمرتبة الثانية، إذ بلغت قيمتها (2723,0) مليون دينار، وهذا ما يمثل نسبته (35,6 %) من مجموع الارصدة الاستثمارية عام 2017، مقابل (33,1 %) عام 2016. أما في المرتبة الثالثة تعد أرصدة الاستثمارات الاجنبية في المشتقات المالية بقيمة (1667,1) مليون دينار، ويشكل ذلك حوالي (21,8 %) عام 2017. (الادارة المركزية للإحصاء ، 2018 ، 11 – 12).

جدول (5) أرصدة الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت مليون دينار

البيانات	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الاجنبي المباشر	**3017,7**	**2948,4**	**2716,4**	**3072,8**	**3105,1**
الاستثمار الاجنبي في الحافظة المالية	**495,7**	**471,5**	**353,9**	**276,8**	**155,3**
المشتقات المالية	**742,6**	**1241,1**	**1195,0**	**1639,4**	**1667,1**
استثمارات أخرى (قروض وودائع وتسهيلات)	**2203,8**	**2452,6**	**2628,1**	**2466,2**	**2723,,0**
إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية	**6459,6**	**7113,6**	**6893,5**	**7455,1**	**7650,5**

المصدر :- النشرة الاحصائية لمسح الاستثمار المباشر في الكويت، 2018، ص 11.

أما ما يخص الهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت عام 2017، فمن خلال الشكل (1) الاتي فإن هذا الاستثمار بلغ (40,6 %) من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى دولة الكويت. أما الاستثمارات التي تشمل (الودائع والقروض والتسهيلات) فقد بلغت (35,6 %)، حيث أن المشتقات المالية تبلغ (1,8%)، وقد كانت الاستثمارات الاجنبية للحافظة المالية في الكويت فقد بلغت(2,0%). ومن خلال ذلك فقد كان إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن الجدول (5) اعلاه ففي عام 2013 بلغت (6459,6) مليون ديناراً، مقابل ارتفاع في أجمالي الأرصدة الاستثمارية في عام 2017 إلى (7650,5) مليون ديناراً، حيث كانت نسبة الزيادة بين الفترتين **(2017–2013)** بلغت نسبتها (1,18 %) من إجمالي الأرصدة الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الكويت. وهذا ما يوضح إن هناك زيادة في تدفق الاستثمارات الاجنبية للكويت، وجاءت هذه الزيادة نتيجة الامتيازات والضمانات المقدمة من قبل الحكومة الكويتية من أجل تنويع مصاد الدخل من خلال تشجيع المستثمرين على زيادة التدفق الاستثماري، والسبب في زيادة هذه التدفقات الاستثمارية نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والتشريعي، وعليه فإن الاهتمام من قبل الحكومة الكويتية بالاستثمارات يأتي من خلال زيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات، وكذلك نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة النشاط الاقتصادي في الكويت، ومن خلال ذلك فإن الشكل (1) أدناه يوضح هيكل الاستثمار الأجنبي في الكويت.

الشكل (1) هيكل الاستثمار الأجنبي في الكويت عام 2017

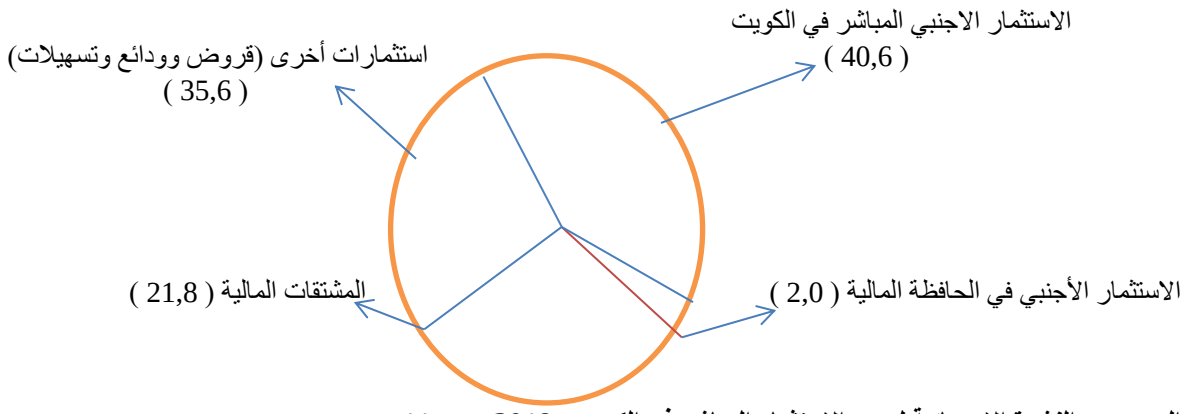

المصدر :- النشرة الاحصائية لمسح الاستثمار المباشر في الكويت، 2018 ، ص 11.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 – تعد المشروعات الاستثمارية بجميع أنواعها بعدة مراحل من لحظة أن تكون هذه المشروعات فكرة فى ذهن المستثمر حتى تنتهى بالمشروع وقد أصبح يسير فى الخط المرسوم له وينطبق هذا على كافة المشروعات سواء زراعية أو صناعية أو تجارية .

2 - إن الفرص الاستثمارية ستتأتى من خلال خصخصة بعض الأنشطة المتمثلة بالشركات التابعة للمؤسسة الاستثمار، ومشاركة القطاع الخاص في أنشطة وعمليات المؤسسة بشكل يتوافق مع الطبيعة الاستراتيجية للصناعة النفطية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص لاستغلال مخرجات عمليات المؤسسة في إقامة صناعات تحويلية

3 - أهم الاستثمارات الأجنبية الحالية الشراكة بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة(داو كيمي كال) العالمية في شركة (إي كويت للبتروكيماويات)، التي يملك فيها الطرفان حصصا متساوية تعادل (42,5 %)، مبينا أن القطاع الخاص الكويتي شريك أيضا في هذه المشاريع. إن هناك قطاعات عدة مفتوحة أمام المستثمر الأجنبي.

4 – لقد سجلت جميع دول المنطقة ومنها الكويت معدلات إيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال الاعوام السابقة. لذلك تسعى الكويت إلى زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين.

5 – لقد بدأت الكويت باستيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أوائل الدول العربية، وذلك بفضل مجموعة من التشريعات أتاحت للمستثمر الأجنبي العمل بأريحية في بيئة تساعد على خلق فرص الاستثمار المربح مع وجود وإعفاءات يتطلع لها أي مستثمر.

التوصيات

1 – إن أهم المقترحات هو تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمارات في قطاعات غير النفطية.

2 – زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية من أجل زيادة الانتاج النفطي، وكذلك الاستثمار في الصناعات الزراعية من أجل التقليل من الاستيرادات الزراعية مثل الصناعة الغذائية والآلات الزراعية.

3 – استيعاب المستثمرين من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة في الجوانب التكنولوجية والصناعات التحويلية.

4 – زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع المستثمرين المحليين في قطاعات الاتصالات والانشاءات والخدمات العامة والاهتمام بالاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة.

المصادر

1- ميثم عبد الحميد روضان، تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق، 2014.

2- د. نبيل جعفر عبد الرضا، خولة رشيج حسن، مناخ الاستثمار في العراق، الغدير للطباعة والنشر، الطبعة الاول، العراق،2015.

3- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، 2015 .
4- النشرة الاحصائية لمسح الاستثمار المباشر في الكويت، 2018 .
5 - الادارة المركزية للإحصاء، التقديرات المعدلة والاولية للحسابات القومية خلال 2013-2015 الكويت، 2016.
6- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري للمدة(2005-1995)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 .
7 - الأنكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2019 .
8 - تقرير بنك الكويت الوطني، 2020 .
9- ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA)
10 - غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2019.
11- موضي، المرسي الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت https://almousalawfirm.com.
12- القبس الالكترونية، حصة الكويت من الاستثمارات الاجنبية http://alqabas.com .
13- مركز AUM للدراسات الاقتصادي والاستراتيجية، فرص الاستثمار في الكويت كثيرة ومجدية... بعد إصلاح البيئة الاقتصادية http://www.aljarida.com
14- مركز الخليج لسياسات التنمية، قطاع النفط والغاز في مجلس التعاون الخليجي. http//www.gulf policies.com .
15- دولة الكويت، الديوان الاميري، الاقتصاد الكويتي.http//www.do.gov.kw.
16- المراحل التي تمر بها المشروعات الاستثمارية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية https : //hrdiscussion.com
17- بلاسم جميل خلف، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، جامعة بغداد مستودع البيانات البحثية والاكاديمية http://repository.uobaghdad.edu.iq.